لم تتدخل. مما أدى الى انخفاض القدرة الانتاجية للمصنع الى ٤٠٪، والى خسارة تقدر بعشرات الالوف من الليرات الاسرائيلية يومياً. والاهم من ذلك أن هناك مجموعة من المصانع تقدر بـ ١٠٠ مصنع تحتاج الى ما ينتجه مصنع سيفي ديمونه من اجل الاستمرار في عملها. وقد اوضح ايتان تسور، المدير العام للمصنع، ان فصل ٣٤٥ عاملاً يهوديا من قسمي النسيج وخيوط الغزل عائد الى الخسارة المستمرة في هذين القسمين. اما العمال العرب الذين يطالب اليهود بفصلهم واستبدالهم بالعمال اليهود المفصولين فهم يعملون في قسم آخر[٢٩]، يحقق ارباحاً عالية. ولذلك فان استبدال العمال العرب باليهود المفصولين سوف يشكل خسارة جسيمة لرب العمل.

وبالرغم مما تقدمه الحكومة من مساعدات لانشاء مصانع في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما تمنحه من تسهيلات، من حيث الاعفاء من الضرائب والجمارك، والتي تمنح عادة عندما يقوم المصنع بالتصدير للخارج فقط، الا ان مشكلة النقص، في الايدي العاملة، جعلت هذه المصانع تتخبط. فعلى سبيل المثال، نذكر انه يوجد في مشغل الخياطة، في مستوطنة كريات أربع قرب الخليل، عاملة يهودية واحدة فقط، بالرغم من حاجة المشغل المذكور الى عشرين عاملاً آخرين. أما، مشغل الموبيليا، فلا يعمل سوى عامل يهودي واحد مقابل أحد عشر عربياً. وبموجب حسابات وزارة التجارة والصناعة، فإن مصانع كريات اربع تستطيع إستيعاب اكثر من ٣٠٠ عامل، منهم على الأقل ٢٥٠ يهودياً، غير أنه لا يعمل، فيها سوى أقل من $\frac{١}{١٠}$ هذا العدد[٣٠]. وقد توقع ضابط كبير في الجيش، عند البدء في اقامة مستوطنة كريات اربع، أنه، في حال الانتهاء من بنائها، «سيعمل الرجال في القدس، وسيضطر الجيش للمحافظة على المكان[٣١]». وما حدث كان شبيه بالتوقع؛ حيث يعمل في المستوطنة اقل من نصف ارباب العائلات، أما الباقون فيعملون في القدس.

ويشتد قلق الحكومة الاسرائيلية من تسلل العمل العربي الى المستوطنات، والى الزراعية التعاونية منها، فهذه بخاصة تعد نواة «الدولة اليهودية». وقد عبر عن ذلك وزير الزراعة حاييم جفني، في خطاب له في الكنيست، قال فيه: «لا أهتم بالعمل المستقل في الطيرة، ولكن هذا العمل تسرب عميقاً الى الكيبوتسات والمستوطنات على السواء، وبمدى مختلف، وبظروف مختلفة، والسؤال هو ، هل نشعر جميعاً بالخطر النابع من ذلك على مستقبل الاستيطان في البلاد»[٣٢]. وهذا القلق له ما يبرره؛ ففي تقرير نشرته صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٧٢/٨/٤، اعترف اعضاء حركة المستوطنات التعاونية، امام رئيسة الحكومة غولدا مئير، بأنهم وصلوا الى حد لا يستطيعون فيه تحقيق الانتاج دون عمل عربي مأجور[٣٣]. والأهم من ذلك أنه، منذ بداية الاحتلال، بدأ المزارعون اليهود بتأجير الاراضي التي استأجروها هم بدورهم، اما من «الكيرن كايميت» (الصندوق القومي) او من مدير أراضي اسرائيل، الى مزارعين عرب. وقد اقرت السلطات الاسرائيلية، سنة ١٩٦٨، قانون الاستيطان الزراعي بهدف منع نقل الأراضي الزراعية إلى أيدٍ عربية. وقد تم تنفيذ القانون لاول مرة في ايار ١٩٧١. الا ان ظاهرة تأجير الاراضي ظلت مستمرة؛ حيث اشار وزير الزراعة الاسرائيلية «أن هناك عشرات المستوطنات تقوم بتأجير